التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة

دراسة تحليلية لإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة لدول المغرب العربي

الجزائر، تونس و المغرب

أ. **طالبي رياض** / جامعة سطيف **01** / talbi.riad@gmail.com

تاريخ الاستلام: 10 / 07 / 2016 تاريخ القبول: 11 / 11 / 2016 تاريخ النشر: 31 / 12 / 2016

ملخص	Résumée
حاولت الدراسة الحالية التركيز على متغير الاستدامة الذي يعتبر جوهر أي عملية تنموية، لأنها تلبي حاجات الجيل الحاضر دون التفريط في حق الأجيال المقبلة من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية، وتتحقق استدامة التنمية الريفية من خلال الفضاءات الريفية المكون الرئيسي للريف بصفة عامة، والنماذج الأساسية للتنمية الريفية من حوكمة، لامركزية، تعددية وظيفية، الإقليم من جهة، و الموارد الطبيعية المتجددة التي تحويها وهي الوقود الحيوي والمؤشر الرئيسي لنجاح عملية التنمية الريفية المستدامة من خلال سياسات الاستخدام التي تضبط هذا المورد الحيوي، فكل السياسات المطبقة على جميع المستويات الدولي، الوطني، المحلي يجب أن تدخل عنصر الاستدامة كعنصر رئيس في نظام المؤسسات التي تضعها وتراعي طبيعية ملكية هذه الموارد إن كانت أملاك طائفية، أملاك خاصة، أملاك عمومية للحفاظ على المخزون الاستراتيجي الذي تتجدد بواسطته ونحفظ حق الجيل القادم.	La centration sur le variable de durabilité constitue le fond de chaque opération développementale parce qu'elle pourvoit aux besoins économiques sociaux et environnementale de la génération actuelle sans oublier la part de la future génération. La durabilité du développement rural se réalise à travers les espaces ruraux qui est généralement la composante essentielle du rural, les modèles principaux du développement comme la gouvernance, la décentration, la polyvalence, le territoire d'un coté et les ressources naturelles renouvelable qu'ils contiennent. Ces éléments sont essence vitale et le meilleur indicateur pour le réussite de l'opération du développement rural durable à travers les politiques appliquées à tous les niveaux : national, international et local doivent intégrer la durabilité comme un élément essentiel dans le système des entreprises qui elles mettent et prendre en considération la nature de propriété de ces ressources si elles sont des biens communautaires, privés ou bien publiques pour conserver le stock stratégique par lequel se renouvellent ces ressources, et de là, on conserve la part de future génération.
الكلمات الدالة: التنمية الريفية، الموارد الطبيعية، الاستراتيجية، التنمية المستدامة.	**Les Mots clé** : développement rural, ressources naturelles, stratégie, développement durable.

مقدمة

التنمية الريفية المستدامة هدف كل السياسات التي تضعها الدول، لتحقيق التقدم و الازدهار لشعوبها، حيث أنها تسخر كل ما لديها من طاقات مادية وبشرية لتحقيق ذلك، و تختل ف المجالات التي تركز عليها الدول من خلال القطاعات و الميادين الأكثر وفرة نسبية لديها، لتقوم بتطويرها و إعطائها حصة الأسد من المشاريع التنموية، و لكن نجد معظم الدول تشترك في التركيز على تنمية الريف كهدف استراتيجي لا غنى عنه، لتخفيض الفقر من جهة و تحقيق الأمن الغذائي من جهة أخرى، و لذا قامت معظم الدول بوضع استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة بغية تحقيق تنمية تلبي حاجات السكان الحاليين في الوسط الريفي (خفض الفقر، التعليم، الصحة، العمل، المرافق الضرورية....الخ)، و إعطاء اقتصادياتها وثبة قوية، من خلال خفض عجز ميزان المدفوعات (زيادة حركة التجارة الخارجية، رفع قيمة الصرف، خفض الواردات، زيادة الصادرات، زيادة الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي...الخ)، و الحفاظ على حق الأجيال القادمة من خلال المحافظة على المناطق الريفية، و هذا بوضع سياسات ترشد و تنظم استغلال و استخدام الموارد الطبيعية وخاصة المتجددة منها (الأرض، المياه، التنوع البيولوجي، الغابات، المراعي....الخ)، بطرق عقلانية، و هذا باستخدام تقنيات و أساليب مدروسة، تجعلنا تستغل هذه الموارد لتحقيق أهدافها الانمائية دون تحمل تكاليف أكثر من المردود الذي تتحصل عليه.

و كانت دول المغرب العربي الجزائر، تونس و المغرب من بين الدول التي أعطت أهمية بالغة للفضاءات الريفية، فطبقت كل دولة على حدا استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة التي ترى بأنها تناسبها، فاختلفت المشاريع باختلاف الأقاليم في المغرب، و توحدت المشاريع في كل من الجزائر و تونس في معظم الأقاليم.

ومن هنا يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **أين يكمن الاختلاف بين استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة في كل من تونس، المغرب والجزائر ؟**

I. إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة المتبعة من طرف تونس

1.I. خصوصيات مؤسساتية وسياسية

لقد وضعت تونس عدة برامج متتالية من أجل تنمية المناطق غير الملائمة و المهمشة، و خاصة الريفية منها، هذه البرامج استهلكت ميزانيات كبير بتمويل ثنائي، و دولي في إطار تنسيق مؤسساتي متواصل مع ضم منظمة ONG و كذا متابعة و تقييم جد مؤسس.

أثناء العشريات الأخيرة نفذت تونس عدة برامج متتالية، من التنمية الزراعية إلى التنمية الريفية، إلى التنمية الريفية المدمجة PDRI، إلى التنمية الريفية الجبلية، فمخطط PDRI هو برنامج وطني منسق مع المستوى المركزي لوزارة التنمية و التعاون الدولي من خلال المفوضية العامة للتنمية الجهوية CGDR. وقد طبق نظام جهوي للتنمية في المناطق الريفية للشمال الغربي المنسق من طرف ديوان التنمية الرعوية للشمال الغربي " أوديسيانو"، وقد فتحت ثلاث دواوين جهوية متعددة الخدمات في الشمال الغربي ODNO، مركز غرب ODCO، و الجنوب ODS، و هي تتدخل في كل مجالات التنمية و ليس فقط في الوسط الريفي و إجمالا، هناك تنسيق جغرافي ذو أولوية من خلال تحديد مناطق التدخل لكل هيئة من أجل تنسيق أكثر و كذا من أجل تجنب مناصب العمل المزدوجة خاصة بين CGDR، أوديسيبانو، و ODNO، بالنسبة لمنطقة شمال غرب بالنظر إلى محتواها و مدتها و كذا معيارها الوطني.[1]

2.I. برامج التنمية الريفية المدمجة PDRI

إن برنامج PDRI للجيل الأول PDRI1 قد طبقت من 1984 إلى 1993، و PDRI2 قد مدد البرنامج السابق من سنة 1994 إلى 2004، هادفا بذلك إلى نفس الأهداف الإستراتيجية محددا بذلك و مكيفا بعض الأهداف الخاصة.

فبرنامج الجيل الأول PDRI1 كان محل تقييمات قبلية سابقة من طرف مجموعة منظمة الأغذية و الزراعة FAO و قد كان PDRI محل تقييم قبلية سابقة من طرف مكتب الدراسة التونسي (جمعية المهندسين) في 2005. في فحواها العامة، برنامج PDRI هو برنامج استثمار عمومي من أجل ترقية اطار و مستوى الحياة لسكان المناطق الأكثر عوزا في الوسط الريفي من خلال مجموع عمليات الاستثمار الجماعي و الفردي المعرفة جيدا في الزمان و المكان، فكل منطقة تهدف إلى الاستفادة من مشروع PDRI ضاما بذلك نوعين من النشاطات، نشاطات انتاجية و أخرى تهدف إلى تحسين شروط الحياة و المنشآت القاعدية.

أما الأهداف المستهدفة هي متعددة:

- المساهمة في تعزيز الانتاج الزراعي للبلد.
- تحسين مدخولات الزراعة.
- خلق و تعزيز العمل في مناطق المشاريع.
- فك العزلة عن المناطق ووقف الهجرة الريفية و تحسين شروط الحياة و خفض نسبة الفقر في المناطق الريفية الفقيرة.

الجدول (01): المميزات العامة لبرنامج PPDRI

البرنامج	الانطلاق	عدد المشاريع أو المناطق	المستفيدين		
			مباشرة	غير مباشرة	التكلفة الإجمالية (دت)
PDRI 1	1984	217	3700	830	355.8
PDRI 2	1993	109	14000	800	266.5

المصدر: CGDR-Comte، 2006

إن تقييم مشروع PDRI قد سمح باستخراج نقاط الضعف و النقائص و قد ركز على عدة نقاط قوة منها خصوصا:

- تغيير التوجه بالنظر إلى البرامج السابقة لمكافحة الفقر عن طريق اللجوء إلى الاستثمار الصغير الذي يسمح بتنمية ريفية مستدامة غير أن البرامج السابقة قد احتفظت بالمقاربة الاجتماعية ذات المدى القصير مثل ما هو في ورشات مكافحة التخلف.
- تأكيد و الاشارة إلى امكانية اطلاق و انجاز برامج تنمية ريفية تشمل استثمارات عمومية (اقتصادية و اجتماعية) و كذا استثمارات خاصة (زراعة وقطاعات أخرى).
- امداد القرض لاستثمارات صغيرة و أصناف اجتماعية لم تستفد منها إطلاقا من قبل و ذا بفضل تأسيس صندوق جديد يتمثل في FODERI.
- إنشاء مجموعة إطارات ميدان و رؤساء مشاريع، الذين لهم خبرة في هذه المشاريع و لاحظوا النقائص.
- تجمع القوى المحلية و الجهوية لتعريف و انجاز مشاريع PDRI.
- وضع مشاريع صغيرة للاستثمار في مناطق الفقر و التي سمحت مساحتها بالتسيير و الاتصال مع المستفيدين بمعدل 175 مستثمر.
- فك العزلة عن عدة مناطق، تحسين ظروف حياة السكان و المساهمة في تحديدها.
- تحسين مستدام للبقاء التقني و المالي لعدد من الاستثمارات خاصة عندما تدمج النشاطات في الواقع.

إن أخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار و النقائص قد سمح بتوجيه PDRI2 و ارتكازه على أربعة مظاهر:

- خلق سلوك تساهمي للمزارعين.
- إعادة التوازن الجهوي.
- ادماج PDRI في البرامج الجهوية للتنمية.
- حماية الموارد الطبيعية المتجددة (التربة، المياه، الغابات، الثروة السمكية...).

رغم أن السلوك التساهمي مفهوم على أنه ذو مساهمة مالية للمزارعين في مختلف نشاطات المشروع و ليس بمعنى مشاركتهم في أخذ القرار. إن تحسينات PDRI2 تعزز استدامة البرامج، خاصة مع الظهور الواضح لحماية الموارد الطبيعية و الادماج الثلاثي المحتفظ به:

- الادماج على مستوى منطقة المشروع مع التكامل بين نشاطات المنشأة و نشاطات الانتاج.

- الادماج على مستوى المشروع.
- الادماج على مستوى الاستثمار، تكامل بين النشاطات المختلفة المطبقة على الاستثمار الزراعي وذلك بأخذ في عين الاعتبار درجة الدخول في الإنتاج الفعلي.

3.I. التنسيق المتعدد المعايير حول CGDR

كقاعدة لتوصيات تقييم PDR1 و متطلبات اتفاقيات قروض بين مؤجري الأملاك و الدولة التونسية، استفاد الإطار المؤسساتي لمخطط PDRI2 من وضع اتفاقيات بين رئيس العمل، وزارة التنمية و التعاون الدولي MDCI، من جهة و العاملين المعنيين بإنجاز البرنامج و من جهة أخرى وزارة الزراعة و الموارد المائية MARH ووزارة السكن و التجهيز و تهيئة الإقليم MEHAT، على المستوى المركزي و مجالس جهوية للحكومة على المستوى الجهوي.

و في هذا التركيب المؤسساتي تلعب CGDR دور مركزي في طريقة إدراك و تنفيذ PDRI، فالبنى و الآليات الموضوعة عن طريق CGDR لهذا التنسيق المتعدد المعايير، إذ أن تسيير و متابعة تقييم مخطط PDRI تقع على ثلاث مستويات:

1. المستوى المركزي: مديرية PDRI ومديرية متابعة التقييم (التي تخص التنمية الحضرية).
2. المستوى الجهوي: المنسق المدعم من طرف المجلس الجهوي.
3. المستوى المحلي: رئيس المشروع المدعم من طرف CRDA.

من أجل برنامج معقد كهذا تتدخل عدة وزارات وفاعلين و التنسيق المتعدد المعايير الذي تضمنه CGDR سمح فعلا بتطبيق برامج PDRI2 بالنظر إلى الأهداف المتابعة و الوسائل المتوفرة، لكنها لم تستطع تجنب و توقع بعض التعقيدات و مجمل المشاكل التي طرحت خاصة فيما يخص المنسقين و رؤساء المشاريع و التي هي تحت وصاية CGDR لكن تعمل تحت أوامر الحاكم و المحقق الجهوي للتنمية الزراعية.

4.I. مشاريع التنمية الريفية بتمويل من الاتحاد الأوربي

انجاز مشروعين في إطار التنمية الريفية بتمويل من الاتحاد الأوربي إلى غاية سنة 2008 و التي استفادت منع عدة عائلات ريفية تونسية من خلال: [2]

1.4.I. مشروع التنمية الريفية المدمجة و تسيير الموارد الطبيعية (DRI-GRN)

مشروع DRI-GRN بدأ رسميا في سنة 1998 و انتهى في ديسمبر 2006، استفاد من دعم أوربي بـ 50 مليون أورو و تكلفته الاجمالية 75 مليون أورو و مس 8 مقاطعات في الشمال ووسط تونس و تمحور حول:

- التنمية المحلية عن طريق التهيئة و المحافظة على المياه و التربة.
- التنمية الفلاحية المدمجة.
- دعم المنظمات المحافظة على التنوع الطبيعي.

إن مشروع DRI-GRN سمح بتحسين نوعية حياة السكان الريفيين المحرومين و زيادة دخلهم الفلاحي بالإضافة إلى حماية المورد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة التساهمية.

في ميدان المحافظة على الماء و التربة النتائج فاقت الأهداف بـ:

- انجاز 98 بحيرة مائية.
- مشاريع المحافظة على الماء و التربة بكل أنواعها 75000 هكتار، و 40000 هكتار بتهية الأحواض.
- القيام باعادة التشجير و انجاز مخطط لتعويض الأشجار القديمة الذي ساهم في دخل اضافي للعائلات الريفية.
- تجهيز البحيرات المائية بمعدات جماعية (مضخات، صهاريج ماء...).
- تهيئة البنية التحتية، شق الطرقات الريفية.
- انجاز قاعدة معطيات للمساهمة في تكوين اطارات التنمية بطريقة تشاركية مع الفلاحين.

2.4.I. مشاريع الري بانجاز سدود مائية صغيرة

مشاريع الري بانجاز سدود مائية صغيرة بدأ في سنة 2001 إلى غاية 2008، استفاد المشروع من دعم أوربي بـ 14500.000 أورو و تكلفته الكلية هي 20800000 أورو. هذا المشروع سمح بالمحافظة و تثمين الموارد المائية و التربة بـ 16 سد في 5 مناطق مستهدفة.

5.I. التنمية الريفية و الحوكمة المحلية

إن المعيار الزراعي للتنمية الريفية بقي مسيطرا بالنظر إلى صعوبات التنوع الريفي، فمن المهم مواصلة خلق ظروف ملائمة لترقية النشاطات الزراعية. لكن رغم الامكانات الموجودة فالتعددية الوظيفية للزراعة و عالم الريف تأخرت في الظهور مثل السياحة الخضراء أو السياحة البيئية. فتونس تخفي عدة حدائق طبيعية و مناطق محمية لكن لا تلعب حاليا أي دور اقتصادي.[3]

إن تنوع النشاطات في عالم الريف يحتاج إلى وسائل مالية يمكن للدولة فقط أن تضمنها في إطار مشاريع خاصة أو مرجعية طائفية. و في كل الحالات حركية عالم الريف لا تتناسب مع مقاربات توجيهية أين تكون القرارات المأخوذة من طرف المسؤولين المركزيين من أجل أن تنفذ من طرف السكان المعنيين.

II. إستراتيجية التنمية الريفية المتبعة من طرف الجزائر

1.II. خصوصيات مؤسساتية و سياسية

إن مشروع العمل الريفي PER قد فتح فرصا كثيرة في تنفيذ شراكة جديدة. و قد كانت تجربته غنية بالمعلومات لتنفيذ استراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD التي استلهمت منه بخصوص مقاربة تساهمية لاطلاق مشروع مخطط التنمية الريفية PPDR. إن علاقة الادارة / الطائفة/ القطاع الخاص قد ترجمت بتغير الحوكمة المرتبطة بتسيير لا مركزي للمشروع، هذا الأسلوب من التشغيل يمنح وسيلة لضمان استمرارية نشاطات المشروع من أجل أن تسمح للسكان بامتلاك سلطة على التفاوض، إن المقاربات التساهمية و المسؤولة مستعملة بكثرة لكن دون وضع آليات التقييم، أما الإدارة المركزية لا يمكنها أن تقيم الآداءات على المستوى المحلي.[4]

إن تقييم استراتيجيات التنمية يجب أن يعالج القضايا الخاصة مثل فعالية القطاع العمومي و الحوكمة، تنمية القطاع الخاص و خلق مناصب عمل، تحسين وسائل و مؤشرات تسمح بقياس نتائج

التنمية، تعزيز الكفاءات، دعم لشبكات المبادلات بخوص التنمية، و هذا يعني أن هناك العديد من الحتميات يجب أن تزاح:[5]

- صعوبات تعريف الفاعلين القائدين لتسيير المشاريع و نقص التأهيل المهني بالنسبة للفرق المتدخلة (فاعلي المجتمع المدني يبقون كمستعملين أكثر كمبادرين).
- يجب وضع أفضل الاطارات في الميدان و ضرورة تنصيب منشطين حقيقين.
- عدم وجود الاعلام حول و من أجل السكان الريفين.
- حل المشاكل الاجتماعية للسكان الريفين.
- إن السكان الريفيون غالبا ما يرفضون التجمع في لجان من أجل تسيير المنشآت المائية التي يستعملونها.

إن سياسة التنمية الريفية تجتهد أن تكون متعددة الموارد في مفهومها و متعددة القطاعات في تطبيقاتها و في نفس الوقت فهي تحاول ترجيح المقاربة الاقليمية، و بما أنها أكثر لامركزية فهذه السياسة أسست على الشراكة و على التعاون بين كل مستويات المسؤولية المعنية.

2.II. البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية PNDAR

إن الأهداف المبدئية للبرنامج قد وسعت لتشمل عالم الريف من خلال الأخذ في الحسبان اصلاح التوازنات البيئية و كذا تحسين شروط الحياة للسكان الريفيون عن طريق المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDR.

بالاضافة إلى ذلك، إن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD قد تطورت برسم حدود تنمية ريفية مدمجة، متوازنة و مستدامة لمختلف الأقاليم الريفية، حيث تدمج مبدأ تكافؤ الفرص و كذلك مكافحة الفقر و التهميش. فهي تثمين لحركة الجوار و مشاركة السكان المحليين.

إن مشروع مجاورة التنمية الريفية قد أدرك على أنه مشاريع مدمجة و متعددة القطاعات، منجزة على أقاليم ريفية معرفة مسبقا بهدف السماح باستقرار الطوائف الريفية، و هي تهدف إلى تكامل حركات التنمية المحلية (تزويد الريف بالكهرباء، فتح و تحديث شبكة الطرقات، الصحة، التربية...).

و تحت هذا الإطار، يشكل البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية مقاربة مكيفة من أجل مكافحة الفقر، و عامل مساهم في تخفيف الفقر الريفي حيث لا يظهر فقط في خفض البطالة لكن أيضا في نزع حتميات تعيق تنمية عالم الريف من وجهة نظر اقتصادية و اجتماعية.

إن اسهامات البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية بالنسبة للطبقات الكادحة لعالم الريف هي جد ثمينة تتمثل في فرص جديدة لمصادر المدخولات و تحسن ظروف العمل، خلق موارد جديدة، تأطير المنشآت و الخدمات لصالح سكان المناطق المعزولة خاصة، و كنتيجة أولية تبين أن ما يقارب 3121 مشروع قد تم الموافقة عليها بين سنة 2003 و 2005 من أجل سكان مناطق مستهدفة يقدر بـ 370000 و كذا انشاء 169000 منصب عمل.[6]

3.II. آليات تنفيذ السياسات

إن استراتيجية التنمية الريفية المستدامة (SDRD) للآفاق (2005-2015) و سياسة التجديد الريفي 2006 المتبناة من طرف السلطات العمومية ترتكز حول:[7]

- تحسين شروط حياة السكان الريفيين.
- التشغيل و خلق الدخل بتنويع النشاطات الاقتصادية.
- زيادة التضامن الاجتماعي بين الأقاليم.
- حماية البيئة و تحسين الارث الريفي.

المفوضية الوطنية للتنمية الريفية (SNDR) قامت بتطبيق نظام المساعدة في أخذ قرارات التنمية الريفية (SADDR) و برامج التنمية الريفية المدمجة PPDR

إن تنفيذ استراتيجية التنمية الريفية تؤسس على وسائل مالية و مؤسساتية، إذ على المستوى المؤسساتي إن مشروع جوارية التنمية الريفية هو وسيلة قاعدية لضم مباشر للسكان خاصة في المناطق المهمشة أما على المستوى المالي، إن رأس مال التنمية الريفية وكذا تثمين الأراضي عن طريق رخص الاستثمار و مكافحة التصحر و تنظيم الرعي تشكل الوسيلة المميزة لدعم التمويل بين مختلف قطاعات النشاطات لـ PPDR.

إن تعزيز الجوارية التي تأخذ بعين الاعتبار مجموع الحظوظ لإقليم ما و لطائفة تشكل السياسة القاعدية للتنمية الريفية و هي تخص الطوائف الريفية التي تسكن في المناطق المتفرقة أو المعزولة و تتم في اطار PPDRI ومدتها القصوى سنة.

إن مشاريع PPDRI تكون مرافقة للطوائف الريفية و التي تهدف إلى:[8]

- الاستعمال العقلاني و تثمين الموارد الطبيعية (ماء، أراضي، موارد بيولوجية).
- حفظ و تثمين الإرث الحضاري المتنوع (بيولوجي و مائي).
- ترقية (PME) لإنتاج الأملاك و الخدمات و كذا التحكم في نشاطات الإنتاج و تثمين المنتوجات الزراعية.
- تنمية المهن المرتبطة بالزراعة، الغابات، الرعي، الصناعات التقليدية.
- ترقية منشآت و تجهيزات اجتماعية، اقتصادية و ثقافية للاستعمال الجماعي.
- بالاضافة إلى ذلك إن كل من: آليات التشاور و القرار، وسائل البرمجة، تهيئة الاقليم، التقييم المستمر، و كذا ترقية أنظمة تمويل الجوار، تشكل وسائل تسمح بتوجيه التدخلات، تسهيل تنفيذها و كذا متابعة و تقييم نتائج الحركات المنجزة.

4.II. سياسة التجديد الفلاحي و الريفي للمخطط الخماسي 2010-2014

سياسة التجديد الفلاحي و الريفي هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني و المتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات و الآثار المهمة في البنية التحتية التي ي تؤسس دعامة الأمن الغذائي و تؤسس شراكة بين القطاع العم و الخاص و تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية و بروز حوكمة جديدة للفلاحة و الأقاليم الريفية.

الدعائم الثلاثة للإستراتيجية التجديد الفلاحي و الريفي و التي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي هي:[9]

- التجديد الفلاحي من خلال (انطلاق برامج التكثيف، العصرنة و اندماج لميادين واسعة للاستهلاك، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك و ضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب و آمن عن طريق العصرنة و الدعم المالي و الضمان الفلاحي)

- التجديد الريفي من خلال (عم برامج التنمية الريفية المدمجة، و تحديد المناطق و شروط انتاج الأكثر صعوبة بلانسبة للفلاحين) و المتمثلة في خمسة برامج تعتبر كأهجاف في حد ذاتها:[10]
  - حماية الأحواض المائية.
  - تسيير و حماية ارث الغابي.
  - محاربة التصحر.
  - حماية التنوع الطبيعي و المناطق المحمية و تثمين قيمة الأراضي.
  - التدخل المدمج و المتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.
- دعم الطاقات البشرية و المساعدة التقنية للمنتجين.

خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية و هدفه تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2014 حيث حددت أهدافه في:[11]

- تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% لسنة (2000-2008) إلى 8.33% لسنوات (2010-2014).
- زيادة الإنتاج الوطني و تحسين مختلف أنواعه.
- دعم التنمية المستدامة و التوازنات الاقليمية و تحسين شروط حياة السكان الريفية و هذا بـ 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة لـ 2174 منطقة ريفية بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي و حماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة.
- التسيير المستدام للالات الصناعية و تحسين الاندماج الفلاحي الصناعي.
- خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم و خلق دخول خارج القطاع الفلاحي.

II.5. الحوكمة الريفية والتنمية المحلية

إن الفارق بين ما هو قديم و بين البحث عن نشاطات جديدة وسط البيئة الريفية يمس خاصة النساء. ففي القديم، كان ادماجهم الاقتصادي يخص دائما نشاطات مرتبطة بالاستثمار الزراعي أو بعض الصناعات التقليدية التي شهدت تراجع متواصل، فالبحث عن نشاطات جديدة في تثمين المنتوجات الزراعية و بدائل جديدة للمتاجرة بمنتوجات الصناعة التقليدية تشكل نقاط بحث مكملة للحركات الأخرى الأكثر عموما لصالح النساء الريفيات و كذا مشاركتهم الأفضل في الحياة الاجتماعية.

بعد فشل نماذج تنمية الدولة المركزية، أعلنت الحكومة الجزائرية عن ارادتها في لامركزية مجالات اتخاذ القرارات بهدف تعزيز المجالس و الادارات على المستوى المحلي (الولايات) و تسهيل مشاركة السكان في أخذ القرارات. و رغم هذه الارادة، توجد في الميدان العديد من النقائص، مركزية القرارات، بطء الاجراءات، مركزية التخطيط للتنمية الريفية، صراع المصالح، ضعف احتواء السكان في المشاريع. فتنظيم العاملين المحليين و العلاقات بين الأشخاص، بين العاملين و المؤسسات و بين الهيئات في حد ذاتها تعرف صعوبات بخصوص توفير المعلومة و هذا ما يفسر النقص في هذه الأخيرة على مستوى البلديات المحلية المعزولة، السكان الريفيون.[12]

على الميدان نشهد غياب حملة التحسيس و الاعلام حول برامج التنمية الريفية، فالسكان الريفيون خصوصا في البلديات الريفية المعزولة أي بعيدا عن الادارات ينقصهم الاعلام بشكل كبير.

يجب أن تكون في بنية لا مركزية امكانية ظهور بنيات، نشاطات ملحقة و مناسبة يقترحها السكان الريفيون و هذه البنية تساهم في جعل الاقليم أكثر تنافسا بالنسبة للعالم الخارجي و ذلك بوجود العلاقات

التضامنية الداخلية و اعتبار عدة مستويات تنظيمية، مستوى تموضع كل عامل في هذه الشراكة و كذا التشاور مثل عامل شبكات العلاقات بين مختلف العاملين و الإدارات لغاية ضمان حسن سير المعلومة و تدفقها لجميع السكان.

III. إستراتيجية التنمية الريفية المتبعة من طرف المغرب

1.III. خصوصيات مؤسساتية وسياسية

منذ بداية سنوات التسعينات نفذت المغرب نوعين من البرامج، من جهة فالبرامج القطاعية التي هدفها تغطية النقص في المنشآت و الخدمات الاجتماعية القاعدة ومن جهة أخرى، مشاريع التثمين في (بور)، و التي شكلت جيلا جديدا لمشاريع التنمية الزراعية في مخططات بور، هذه الأخيرة قد أسست على مبادئ الأقلمة، المشاركة.

هذه الإصلاحات قد آثارات تساؤلات مقارنة باستمرارية القطاع الزراعي و استمرارية الأدوار الاقتصادية، الغذائية، الاجتماعية و البيئة التي تضمنها على المستوى الوطني في المناطق الصعبة ذات امكانيات الانتاج الضعيفة خصوصا.

و مع نهاية سنوات التسعينات، التحديات المطروحة من طرف النطاق الداخلي و الخارجي للزراعة المغربية قد أجبر أصحاب القرارات على تحديد أهداف أكثر عموما و كذا اعطاء رؤية جد بعيدة، ومن ثم ظهرت استراتيجية 2020 للتنمية الريفية.

هذه الاستراتيجية للحكومة بخصوص التنمية الزراعية و الريفية قد صيغت في وثيقتين متكاملتين، استراتيجية التنمية الريفية في ديسمبر 1999 و استراتيجية التنمية على مدى طويل للزراعة المغربية في جويلية 2000. استراتيجية 2020 للتنمية الزراعية و الريفية تبرز عدم التوازن و النقائص الحالية مثل التأخر الاجتماعي و امتداد الفقر في العالم الريفي، إن الفروقات الاجتماعية بين الوسط الحضري و الريفي و كذا ضعف تثمين امكانية الانتاج الزراعي و حساسيته المتزايدة للتقلبات المناخية و تلف الموارد الطبيعية.[13]

2.III. المحاور الأساسية للإستراتيجية 2020 للتنمية الزراعية و الريفية:

تتركز محاور استراتيجية التنمية الزراعية و الريفية التي وضعت الحكومة المغربية سنة 1998على ما يلي:[14]

- أقلمة الزراعة بهدف تكييف جيد لمخططات النشاط مع واقع و احتياجات المستوى المحلي.
- المشاركة التي تهدف إلى تجنيد جيد و فعال للفاعلين المحليين في طريقة التنمية.
- التكامل الذي يهدف إلى تنسيق برامج بنيوية من أجل بلوغ الحد الأقصى للفاعلين المحليين.

إن الإستراتيجية الجديدة لها امتياز ابراز الأدوار الاجتماعية و البيئية غير المسبوقة للزراعة، فاعتبارها عمود التنمية الزراعية، فعلى النشاط الزراعي أن يساهم في التسيير المستدام للموارد الطبيعية، و في مكافحة الفقر و كذا يساهم في خلق مناصب عمل.

هذه الإستراتيجية المتوقع تنفيذها على مدى عشريتين هدفها المركزي هو خلق ظروف من أجل أن يدخل السكان المحليون في طريقة متواصلة تسمح بتصحيح اختلال التوازن و كذا تقييم إمكانيات المناطق الريفية، و هي تؤسس على حقيقة أن التنمية الريفية لا يمكن أن نعتبرها كبرنامج تنمية يأتي من أعلى هرم

في الدول أي مركزية اتخاذ القرار، لكن بالأحرى هي ظاهرة مجتمع مبنية على مبادرات الفاعلين و على تنسيق المشاريع المتعددة التي تصيغها.

و بهدف خلق عدة مؤسساتية و كذا تسريع و ضمان تنمية ريفية مستدامة مدمجة جغرافيا و متوازنة، العديد من المؤسسات و التي قد ظهرت مثل لجنة و المجلس الدائم للتنمية الريفية حيث أنشأت من أجل ضمان تداخل القطاعات لنشاطات التنمية الريفية، إن وزارة الزراعة قد زودت بأمانة دولة مبنية على تنمية ريفية.

رغم أن البني الجديدة قد سمحت بتوازنات جديدة داخل و خارج جهوية و كذا تجنيد فعال للموارد. فتكاتل المهام و التخصصات و كذا بعض المنافسات المضافة إلى نقص التنسيق لانشاء ثقل اداري و الذي كان له نتيجة سلبية على تنفيذ المشاريع و البرامج.

إن نقص الكفاءات على مستوى البلديات الريفية (جزء من المنتخبين الريفين هم أميون) قد جعل من هذه السلطات التمثيلية للسكان لا تلعب دورها كشريك في التنمية.

3.III. آليات تنفيذ السياسات

إن مختلف البرامج التي طبقت في عالم الريف قد صنفت من طرف PNUD إلى ثلاث أصناف:[15]

- برامج الترقية الزراعي.
- برامج التنمية الريفية.
- برامج شبكات الحماية الاجتماعية.

إن تراجع الدولة في مرافقة السكان المعوزين ترجم بضيق ميزانية التأطير مما أخلى الميدان لفاعلين جدد مثل الجمعيات المحلية، منظمات ONG الوطنية و الدولية، و بذلك فمساعدة المغرب خاصة في مجال التنمية الريفية لم يتوقف منذ 2000 إذ أن تقرير PNUD (تعاون في تنمية المغرب) توضح أن قطاعات الزراعة و التنمية الريفية لها هامش كبير من المساعدات الدولية و التي بدورها تجلب عقارات مالية أكثر.

4.III. التنمية الريفية و الحوكمة المحلية

من خلال تقييم الحركة المؤسساتية الحالية ما يمكن طرحه كإشكال هو قدرة استمرارية منظماتية للمناطق المنشأة في سنة 1996 و التي لم تعط نتائج مقنعة، و ما يمكن استخراجه هو الحدود الهادفة لذاتيتهم فالمناطق ليست لها قدرة لاتخاذ قرارات بطريقة ذاتية دون أن تمنع من المراقبات و التدخلات الخارجية. إن نشاطهم المبرمج يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار كمرجع لسياساتهم و برامجهم و إن كانت هذه المناطق الريفية تستفيد من دعم الهيكل الانتخابي الممثل لها على المستوى الجهوي، إذ نجد هذه المناطق لم تأخذ مكانتها كنظام ربط و توزيع السلطات العمومية و لا كطريقة لمشاركة و انضمام المواطنين.[16]

في المغرب، إن تطورات لا مركزية التنمية الريفية تخص معيار شكلي و مؤسساتي، فغياب القدرات الحقيقة لتعميق طريقة اللامركزية قد منع من الوصول إلى النتائج المنتظرة أي رفع المشاركة الاجتماعية في أخذ قرارات طبقا لمبادئ ديمقراطية.

إن توجيه اللامركزية نحو تنمية الفضاء الريفي من أجل اعادة الانتاج الموسع قد كان له أثر ضار على السكان في العالم الريفي، فالأشكال القديمة لتدخل الدولة المركز تواصل تعزيزه و عندما يكون هناك

نشاط لا مركزي فهي متمركزة على المنتجين الكبار تاركة بذلك المنتجين الصغار أو المتوسطين أو على مستوى الجهة التي تنحدر منها مدركي سياسات التنمية الريفية. فنموذج الحوكمة في المغرب يجب أن يترجم عن طريق استغلال الموارد الطبيعية بشكل مشترك و تساهمي و توجيهها نحو السكان الأكثر فقرا.

جدول (02): اختلاف استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة في الدول الثلاث

	الجزائر		تونس		المغرب
السنة	**الإستراتيجية**	**السنة**	**الإستراتيجية**	**السنة**	**الإستراتيجية**
2004	إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة	**1984 -1993**	إستراتيجية التنمية الريفية المدمجة للجيل الأول PDRI1	**1993**	إستراتيجية تنمية الأراضي الرعوية
-2006 2010	سياسة التجديد الريفي	**-1994 2004**	إستراتيجية التنمية الريفية المدمجة للجيل الأول PDRI2	**1994**	المخطط التوجيهي للمحميات الطبيعية.
-2010 2014	إستراتيجية التجديد الفلاحي و الريفي	**-1998 2006**	إستراتيجية التنمية الريفية المدمجة و تسيير الموارد الطبيعية (DRI-GRN)	**1995**	المخطط التوجيهي لتسيير و حماية الأراضي البور.
		-2001 2008	مشاريع الري بانجاز سدود مائية صغيرة.	**1996**	المخطط الوطني لحماية الأحواض.
				1997	المخطط التوجيهي للتشجير.
				1998	إستراتيجية 2020 للتنمية الزراعية و الريفية
				1999	المخطط الوطني للغابات.

المصدر: إعداد الباحث

VI. تقييم استراتيجيات ومشاريع التنمية الريفية للدول الثلاث

اختلفت مشاريع التنمية الريفية بالنسبة للدول الثلاث من حيث:

1.VI. الإمكانيات المادية (التمويل)

1.1.VI. الجزائر: تعتمد بالدرجة الأولى على ذاتية التمويل، حيث بعد الطفرة البترولية الهائلة في السنوات الأخيرة مكنتها من امتلاك احتياطي صرف معتبر ما أهلها لتمويل مشاريع التنمية الريفية دون اعتمادها على الهيئات الدولية المتمثلة في البنك الدولي و المنظمة العالمية للتغذية و الاتحاد الأوربي....الخ، و بالتالي فجل المشاريع مولتها الدولة من خلال النفقات العمومية المخصصة لهذا الشأن.

2.1.VI. تونس: تعتمد بالدرجة الأولى عل الاتحاد الأوربي في تمويل مشاريعها ثم البنك الدولي ...الخ و هذا لأنها دولة غير بترولية تعتمد في اقتصادها بالدرجة الأولى على السياحة ثم الفلاحة التي تعتبر المصدر الرئيسي لاحتياطي الصرف الأجنبي.

3.1.VI. المغرب: تعتمد بالدرجة الأولى في مشاريع تمنيتها على البنك الدولي و الهيئات الدولية PNUD و الاتحاد الأوربي....الخ و هذا لأن جل مداخيلها من السياحة و الفلاحة.

2.VI. الإمكانات الطبيعية

تملك الجزائر إمكانات طبيعية ضخمة من حيث المساحة من جهة بحوالي 3 مليون متر مربع و بالتالي احتوائها لثروة من الموارد الطبيعية جد هائلة مما يسمح له بتنفيذ برامج التنمية الريفية لكن كبر المساحة و تنوعها (جبال، سهوب، صحراء) كان عائق من حيث تخصيص الإمكانات المادية، ووضع برنامج لكل منطقة على حدا.

المغرب هي الأخرى تملك مساحة معتبر مما يؤهلها لكي تكون في المرتبة الثانية بعد الجزائر مما يسمح لها بتنفيذ مشاريع التنمية الريفية ووصولها للأهداف الموضوعة و امتلاكها لمساحة مائية كبيرة (البحر المتوسط، و المحيط الأطلسي) مما يسمح لها بامتلاكها موارد طبيعية تميزها عن الجزائر و تونس التي تتمثل في الأسماك.

تونس هي الأصغر من حيث المساحة لكن هذا لم يمنعها من أن تكون صغر المساحة عامل في صالح تنفيذ برامج التنمية الريفية بأقل كلفة و أكثر تركيز و مراقبة من حيث النتائج المتوصل إليها.

3.VI. الزمن

تعتبر تونس الدول الأكثر تجربة في مشاريع التنمية الريفية من حيث الانطلاقة و التنوع حيث بدأت في الثمانينات في المشاريع ثم تليها المغرب التي انطلقت في سنوات التسعينات ثم الجزائر التي بدأت في الألفينيات.

4.VI. عدد المشاريع

من حيث عدد المشاريع المنجزة و بالخصوص التنمية الريفية تملك تونس الصدارة و هذا لتفوقها في عامل الزمن من جهة و إلى الحاجة الملحة لها من جهة أخرى حيث تعتبر المناطق الريفية مورد دخل رئيسي لها من حيث المساهمة في التجارة الخارجية و بالتالي ميزان المدفوعات و احتياطي الصرف ثم تليها المغرب التي طبقت بالخصوص إستراتيجية 2020 سنة 1998 ثم الجزائر التي تعتبر دولة فتية من حيث تطبيقها لمشاريع التنمية الريفية بمفهومها الحديث.

تشابهت المشاريع من حيث:

1.4.VI. الأهداف

- تحقيق الأمن الغذائي.
- تحسين شروط حياة السكان الريفيين.
- تقليص الفقر و البطالة و تحسين الدخل الفلاحي للأسر الريفية.
- حمية المورد لطبيعية (المياه، التربة، الغابات،....)

- محاربة التصحر.
- التنمية البشرية لسكان المناطق الريفية (التعليم، الصحة، الطرق الريفية....).
- زيادة الإنتاج الفلاحي و تحسين نوعيته.

VI.4.2. محاكاة دول شمال ضفة المتوسط

جل مشاريع التنمية الريفية المطبقة في الدول الثلاث باختلاف مسمياتها هي مأخوذة من المشاريع المطبقة في ضفة شمال المتوسط و بالخصوص فرنسا و هذا لما لها من تأثير على الدول الثلاث بحكم الاستعمار، و بالتالي هي ليست اقتراحات المعنيين بالمشاريع و هم السكان الريفيين و انما هي من القمة، و هذا ما لم يمكنها من تحقيق النتائج المرجوة منها و بالخصوص تحقيق الأمن الغذائي الذي لم تصل اليه الدول و لن تصل اليه إلا إذا طبقت مشاريع تأخذ في الحسبان الفرص و التهديدات التي تواجهها و خصوصا الظروف الطبيعية و الأسواق الخارجية.

VI.4.3. الحوكمة الغير رشيدة

الحقيقة المرة التي يعرفها كل ريفي في الدول الثلاث هو لعدم وجود حوكمة على أرض الواقع، لا من حيث المؤسسات و الشروط الموضوعية للحوكمة في شقها التعريفي، حيث أن مبادئ الحوكمة و خصوصا مشاركة السكان الريفين في تسيير و اقتراح المشاريع التي تعني أقاليمهم الريفية ليست مطبقة كما يروج من جهة و نحن نعرف أن كل هذه الدول لم تغير في سياساتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

VI.4.4. مركزية المشاريع

المشاريع المقترحة من القمة أي هرم السلطة تحترم مبدأ المركزية و الذي لا يخدم مصلحة السكان الريفيين لأن الهيئات التي أنشأت بموجب هذه المشاريع تأتيها البرامج على ورق من اقتراح الوزارة المعنية ويتم إملائها للسكان الريفيون و بالتالي مبدأ اللامركزية مغيب تماما في الأقاليم الريفية للدول الثلاث.

خاتمة

التنمية بصفة عامة هي الهدف الرئيسي لكل دول المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب و تعتبر المناطق الريفية الأكثر استهدافا و تخصيصا، و هذا لما تملكه من موارد طبيعية (تربة، ماء، مراعي، تنوع بيولوجي...)، يؤهلها لأن تحقق هذه التنمية الأهداف التي جاءت من أجلها، و بالتالي النهوض باقتصاديتها و تحقيق الأمن الغذائي الذي يؤرق كل مواطن، و هذا للارتفاع الهائل في أسعار الموارد الغذائية في الأسواق العالمية و استعمالها كوقود حيوي من جهة، و عدم امتلاكنا لسيادتنا الوطنية من جهة أخرى، فكل تنمية تعتمد بالدرجة الأولى على القطاع الفلاحي الذي يعتبر جوهرها الذي تتحرك بواسطته كل مشاريع التنمية الأخرى (الصناعية، السياحية، الخدمية ....).

التنمية الريفية تعتمد بالدرجة الأولى على المشاركة في اتخاذ القرارات، و هنا نقصد السكان الريفيين الذين تعنيهم و توجه إليهم المشاريع، فكل إقليم يتميز بخصائص يجب مراعاتها، و مشاركة السكان المحليين في هندسة المشاريع التي من خلالها يمكن أن ينهضوا و ينموا إقليمه تنمية تحقق لهم العيش الرغد لهم و للأجيال القادمة.

الهوامش والمراجع المعتمدة

1. United Nations Environnent Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP) , 2008, Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008
2. www.deltun.ec.europa.eu
3. Mohamed ELLOUMI, Les politiques de développement rural en Tunisie : Acquis et perspectives, Options Méditerranéennes, Sér. A / n°71, 2006, CIHEAM - IAM , Montpellier , 2006
4. Slimane Bedrani , Algérie : L'agriculture, l 'agro-alimentaire, la pêche et le développement rural, Les Monographies du CIHEAM, Edi t ion 2 00 8.
5. www.wisagri-dz
6. Omar BESSAOUD, La stratégie de développement rural en Algérie, Options Méditerranéennes, Sér. A / n°71, 2006, CIHEAM - IAM , Montpellier , 2006
7. United Nations Environnent Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP) , 2008, Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008
8. United Nations Environnent Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP) , 2008, Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008
9. www.wisagri-dz
10. www.wisagri-dz
11. www.wisagri-dz
12. United Nations Environnent Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP) , 2008, Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008
13. United Nations Environnent Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP) , 2008, Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008
14. United Nations Environnent Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP) , 2008, Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008
15. United Nations Environnent Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP) , 2008, Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008